شكلت «إجراءات بناء الثقة» التي تطالب بها السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي العنوان الأبرز للقاءات التي أجراها المبعوث الأميركي هادي عمرو في الأراضي الفلسطينية المحتلة

# استئناف مفاوضات ما قبل انتفاضة الأقصى

## السلطة تسلّم المبعوث الأميركي قائمة من 30 نقطة لـ«بناء الثقة» مع الاحتلال

رام الله ـ **نائلة خليل**

تتواصل التسريبات بشأن الشروط التي تضعها السلطة الفلسطينية للعودة إلى المفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي تزامناً مع زيارة نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي هادي عمرو، الذي يتولى الملف الفلسطيني الإسرائيلي، إلى الأراضي المحتلة، إذ كشف مسؤول فلسطيني لـ«العربي الجديد» أن السلطة أعدت، تحت عنوان «إجراءات بناء الثقة»، قائمة من 30 نقطة إلى عمرو، تهدف من ورائها إلى العودة بالعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية إلى ما قبل 28 سبتمبر/ أيلول 2000، أي ما قبل انتفاضة الأقصى. وكشف المسؤول فلسطيني رفيع المستوى، لـ«العربي الجديد»، أن لقاء عقد أول من أمس بين وزير المالية الفلسطيني شكري بشارة، وهادي عمرو، الذي يشغل منصب نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي. وقال المسؤول الفلسطيني، الذي اشترط عدم ذكر اسمه، إن بشارة التقى مع عمرو في رام الله الاثنين الماضي، حيث ناقشا البند الاقتصادي، والذي اندرجت تحته عدة نقاط، منها «تخفيض العمولة الإسرائيلية على جمع عائدات أموال الضرائب (المقاصة) من 3 في المائة إلى 1 في المائة، ووقف الاستقطاعات الإسرائيلية على الأموال الفلسطينية، وإلغاء ضريبة المحروقات المعروفة بالبلو». وأضاف: «تم الحديث مع عمرو على ضرورة مراجعة اتفاق باريس الاقتصادي». يشار إلى أن الاتفاق، الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل في عام 1994، أسس للعلاقات الاقتصادية بين الطرفين. وأكد المسؤول الفلسطيني، لـ«العربي الجديد»، أن القيادة الفلسطينية أعدت قائمة من أكثر من ثلاثين نقطة، بعنوان «إجراءات بناء الثقة» ضمّت بنوداً أمنية واقتصادية وسياسية.

وأوضحت مصادر، لـ«العربي الجديد»، أن من صاغ هذه البنود هي لجنة مصغّرة من القيادة الفلسطينية، ضمت الرئيس محمود عباس، ورئيس هيئة الشؤون المدنية وعضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» حسين الشيخ، ورئيس جهاز المخابرات ماجد فرج، اللذين قدّما البنود السياسية والأمنية، فيما قدم شكري بشارة البنود الاقتصادية. وأكدت المصادر المتطابقة أن ما تريده القيادة الفلسطينية من ورقة «إجراءات بناء الثقة»، التي قدمها الشيخ للإدارة الأميركية أخيراً، هو العودة بالعلاقة الفلسطينية الإسرائيلية إلى ما قبل 28 سبتمبر/ أيلول 2000، أي ما قبل انتفاضة الأقصى. وتابعت: «في حال وافقت إسرائيل على هذه الخطوات فإننا سنعرف أنها معنية بالمفاوضات». وضمت البنود السياسية عدة نقاط، أهمها «تجميد الاستيطان، وإبقاء الوضع القائم في المسجد الأقصى كما هو، وعدم هدم المنازل الفلسطينية». وكانت قناة التلفزة الإسرائيلية «12» قد ذكرت، قبل أيام، أن من ضمن شروط السلطة الفلسطينية لاستئناف المفاوضات مع الاحتلال إطلاق سراح أسرى فلسطينيين من سجون الاحتلال، ووقف توسيع المستوطنات في أرجاء الضفة الغربية، وإخلاء البؤر الاستيطانية، ووقف اقتحامات جيش الاحتلال للمدن الفلسطينية في الضفة وحتى على التزام إسرائيل بإعادة أسلحة سلطتها من أجهزتها الأمنية، وتجديد عملية لمّ شمل العائلات الفلسطينية، وزيادة تصاريح العمل في إسرائيل للفلسطينيين، بالإضافة إلى منح السلطة وجماركها الحق بالعمل في معبر الكرامة على الحدود مع الأردن، وإصدار تصريح لمطار دولي في الضفة ومنطقة تجارة حرة، والسماح ببناء خطوط سكك حديدية، ورفع مستوى الشبكات الخلوية في الضفة. إلا أن القناة أكدت أن حكومة نفتالي بينت «ليس بوسعها الاستجابة لجملة المطالب التي قدمتها السلطة».

من جانبها، أشارت القنصلية الأميركية في القدس المحتلة، في بيان، إلى أن عمرو يجري زيارة يلتقي خلالها ممثلي المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني والقطاع الخاص، إضافة إلى مسؤولين حكوميين، لمتابعة الزيارة الأخيرة لوزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في مايو/ أيار الماضي، ووفق القنصلية فقد بدأ عمرو، أول من أمس، اجتماعاته في كل من القدس ورام الله، وبعد ذلك في بيت لحم وتل أبيب، وهو يتطلع خلال لقاءاته مع ممثلي المجتمع المدني الإسرائيلي والفلسطيني إلى معرفة المزيد عن أعمالهم التي يقومون بها والتحديات التي يواجهونها. وأشارت إلى أنه سيلتقي أيضاً بمسؤولين من الأمم المتحدة والسلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية.

وفي هذه الأثناء، أشار موقع «والا»، أمس الثلاثاء، إلى أن وزراء تحفظوا، خلال اجتماع الكابينت يوم الأحد الماضي، على قرار تجميد تحويل 600 مليون شيكل (كل 3,28 شيكل تساوي دولاراً أميركياً) من أموال الضرائب والجمارك التي يجبيها الاحتلال لصالح السلطة الفلسطينية، بادعاء أن مبلغاً كهذا تحوله السلطة سنوياً إلى عائلات الأسرى والشهداء. وأوضح الموقع أن الوزراء بيروا تحفظهم بسبب الوضع الحالي الصعب الذي تمر به السلطة الفلسطينية، واقترحوا تأجيل التجميد. وقال مسؤول إسرائيلي إن

> **للحديث تتمة...**
>
> ### الجزائر... أولويات خارج النسق
>
> **عثمان لحياني**
>
> صحيح أن الجزائر تعيش أزمة اقتصادية دائمة لم تنفك عقدتها أبداً، وأنتجت مشكلات اجتماعية متعددة ومزمنة لم تتخلص منها البلاد على مر عقود، وعلى امتداد مسارات من التجريب المستمر للأفكار الوافدة والحلول الركيكة، على الرغم من توفر الإمكانات المالية وجلاء الظروف المناسبة في بعض الفترات، إلا أنه في الأساس، الأزمة هي أزمة تدبير وحكامة وأخلاق، تجد أصلها في الفساد السياسي قبل كل شيء، وكل تكييف لهذه الأزمات خارج نسق الفساد السياسي هو هروب إلى التضليل.
>
> يترأس التشكيل الحكومي الجديد في الجزائر رجل اقتصاد ومالية، هو أيمن بن عبد الرحمن. أمسك الرجل، للمرة الأولى في التاريخ السياسي للجزائر، بين رئاسة الوزراء ووزارة المالية. ومن المؤكد أن ذلك يعطي عنواناً واحداً للحكومة، بأنها حكومة أزمة تضع الأولويات الاقتصادية وتعديل السياسات النقدية والمالية في أول السطر. لكن في الحالة الجزائرية، ماذا سيغيّر ذلك في النهاية إذا كانت البيئة السياسية التي شلت قدرات البلد عن تحقيق أي منجز، وأعاقته عن الإقلاع الاقتصادي والسياسي، وأخفقت في خلق البدائل التنموية، هي نفسها.
>
> من الجدير إنعاش الذاكرة بأن المطالب المركزية وعمق الشعارات التي رفعت على مدار جُمعات انتفاضة الحراك الشعبي منذ فبراير/شباط 2019، لم تكن ذات معنى اقتصادي واجتماعي مطلقاً. لكن الجزائريين كانوا يدركون، أن أزمة التعليم والصحة والدواء أصلها الفساد السياسي، وكذلك أزمة السكن والشغل والنقل، وأنّ خراب البنى التحتية وعطب الزراعة والصناعة جزء أصيل من تحالف لوبيات الفساد مع الفاعل السياسي، وأنّ البيروقراطية والمحسوبية والجهويات فساد سياسي، وأن القضاء غير المستقل وتزوير الانتخابات ومآزق الحريات وغياب الصحافة المستقلة، هو الفساد السياسي بعينه.
>
> تكرار التجارب الفاشلة نفسها في كل مرة من دون التعلم منها، يسيء إلى سمعة الشعوب وتاريخها. في المرحلة الماضية، خمّلت السلطة على عدد من رجال الكارتل المالي وحلفائهم السياسيين ومن العسكر أيضاً، وأطلقت (نسبياً) يد القضاء لمحاسبتهم. وفي لحظة ما، تصوّر الجزائريون أن هؤلاء هم كل إنهاء الفساد الذي في البلاد، بينما كان الفساد الحقيقي ما زال يسكن الجيب السياسي ويتركز في عمق صناعة القرار وتدبيره، ولعل الانتخابات النيابية المبكرة، مساراً ومخرجات، أكدت ذلك.

تريد السلطة إخلاء البؤر الاستيطانية (صناحيم كهانا/ فرانس برس)

## أردوغان مهتم بمحاورة إسرائيل

أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في اتصال هاتفي مع نظيره الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ أمس الأول، أن احراز اي تقدم لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي يخدم علاقات تركيا وإسرائيل. وأوضح بيان لدائرة الاتصال في الرئاسة التركية، في بيان، أن أردوغان أكد لهرتسوغ أن «العلاقات التركية ـ الإسرائيلية لها أهمية كبيرة لأمن واستقرار الشرق الأوسط». وأشار إلى أن «تركيا وإسرائيل لديهما إمكانات تعاون كبيرة في مختلف المجالات»، مشيراً إلى أنه «يولي أهمية لمواصلة الاتصالات والحوار رغم كافة الخلافات في وجهات النظر».

## إجبار مقدسيين على هدم منازلهم
### تخوف من إقامة بؤرتين استيطانيتين في الضفة

القدس المحتلة، رام الله
**العربي الجديد**

في الوقت الذي كان فيه المستوطنون يواصلون اقتحاماتهم للمسجد الأقصى، أجبرت قوات الاحتلال الإسرائيلي، أمس الثلاثاء، ثلاثة مقدسيين على هدم منازلهم بأنفسهم، فيما وضع مستوطنون بيوتاً متنقلة في الخليل ونابلس بالضفة الغربية، وسط خشية من أن يكون ذلك مقدمة لإقامة بؤرتين استيطانيتين. وقام المقدسيان جمال عجاج ومحمد نصار الحسيني، من حي الصلعة بجبل المكبر بالقدس، وواد قدوم ببلدة سلوان، جنوب القدس، بتفكيك وهدم منزليهما ذاتياً، بموجب قرارين أصدرتهما بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، بذريعة البناء دون ترخيص. كما أجبرت بلدية الاحتلال عزات زيادة على هدم منزله الواقع قرب مستوطنة «جيلو» المقامة على أراضي الفلسطينيين، جنوب شرقي القدس، بعد رفض محكمة الاحتلال العليا تأجيل قرار الهدم. وكانت طواقم بلدية الاحتلال قد اقتحمت، أمس الأول، حي البستان والسويح في بلدة سلوان، جنوب القدس، وصورت شوارعهما ومسحت الشعارات الوطنية الفلسطينية عن الجدران. واستولت قوات الاحتلال على أراضٍ في الأغوار الشمالية بالضفة الغربية لإعلانها «محميات طبيعية»، وفق ما أفاد به مدير عام المتابعات القانونية في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية عايد مرار، في تصريح صحافي. وكان مستوطنون قد نصبوا، أمس الأول، 7 بيوت متنقلة (كرفانات) في محيط مستوطنة «شفوت راحيل» المقامة على أراضي قرية جالود، جنوب نابلس، وسط أعمال تجريف في محيط المستوطنة، في ظل تخوف من أن يكون نصب البيوت المتنقلة يهدف إلى إقامة بؤرة استيطانية وربطها بـ«شفوت راحيل». وكذلك توسعة المستوطنة ذاتها، وفق ما ذكره لـ«العربي الجديد» مدير مكتب هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية في شمال الضفة الغربية مراد اشتيوي.

> استولى الاحتلال على «كرفان» يستخدم كعيادة صحية

ونصبت قوات الاحتلال، أمس الثلاثاء، بيوتا متنقلة على مساحة 3 دونمات شرق مدينة الخليل، جنوب الضفة الغربية، تعود ملكيتها للمواطن محمود جابر، واحاطتها بأسلاك شائكة، وسط خشية من إنشاء بؤرة استيطانية جديدة. وهدمت جرافات الاحتلال بركة مياه للاستخدام الزراعي قرب قرية بردلة في الأغوار الشمالية الفلسطينية. كما استولى الاحتلال على بيت متنقل (كرفان)، في شرق يطا، جنوب الخليل، يستخدم كعيادة صحية ونفسية تخدم أكثر من 1200 فلسطيني. إلى ذلك، اقتحم عشرات المستوطنين المسجد الأقصى بحراسة الشرطة الإسرائيلية. وذكرت دائرة الأوقاف الإسلامية بالقدس، في بيان، أن «99 مستوطناً اقتحموا المسجد الأقصى».

تجميد الأموال سيدخل حيز التنفيذ مطلع أغسطس/ آب المقبل، وإنه سيتم خصم 50 مليون شيكل شهرياً من أموال الضرائب والجمارك التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة، من جهة ثانية، رحّب وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي، في بيان أمس الثلاثاء، بتصريحات وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل، بشأن أهمية حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي. وقال إن «الموقف الأوروبي منسجم مع الشرعية الدولية، وقراراتها، ومرجعيات عملية السلام الدولية، ويوفر الفرصة لإطلاق عملية سلام ومفاوضات حقيقية». وكان بوريل قد قال، الاثنين الماضي، عقب اجتماع مجلس العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي، إنه «لا يمكن تحقيق أمن إسرائيل سوى عبر حل الدولتين».

إلى ذلك، وجه سفراء أوروبيون ضربة قوية إلى واشنطن، بعد مقاطعة حفل للسفارة الأميركية في القدس المحتلة، مناسبة ذكرى الاستقلال الأميركي في 4 يوليو/ تموز. وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية وموقع «واي نت» الإلكتروني، أمس الثلاثاء، أن سفراء عدد من الدول الأوروبية، بينها ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، قاطعوا الحفل الذي نظمته السفارة، موضحة أن المقاطعة جاءت بناء على عدم اعترافهم بالقدس «عاصمة» لإسرائيل. وكانت إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب قد نقلت مقر السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس منتصف عام 2018، وسط معارضة غالبية دول العالم لهذا الأمر.

ونقل «واي نت»، أمس، عن مصادر دبلوماسية قولها إن «القدس كانت ولا تزال جزءاً من قضايا الحل الدائم للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل». وقال أحد المصادر إنه «تمت دعوة نصف السفراء الأوروبيين إلى الحفل، وبين أولئك الذين حضروا، سفير رومانيا، ونائب السفير البريطاني، ومندوبون عن سويسرا، واستراليا، والنرويج، وهنغاريا، وغواتيمالا، وكندا. وقالت السفارة الأميركية، في بيان، إنها لا تعقب على قائمة الدبلوماسيين المدعوين». وفيما لم تعقب السفارة الفرنسية في تل أبيب على الموضوع، اكدت السفارة الألمانية أن «موقفنا من موضوع القدس لم يتغير».

جولة الحوار الأميركي ـ العراقي

# سحب القوات القتالية وارد

وضعت كتل سياسية ومليشيات عراقية، مقربة من إيران، الحوار الذي تجريه بغداد مع واشنطن، من اجل سحب القوات الاميركية المقاتلة من العراق، في إطار المعاطلة

بغداد ـ **عادل النواب**

قال مسؤولان عراقيان بارزان في بغداد، أمس الثلاثاء، لـ«العربي الجديد»، إن فريقاً حكومياً بدأ التحضير مع السفارة الأميركية في العاصمة العراقية، لتحديد موعد عقد جولة الحوار الاستراتيجي الرابعة، المقرر أن تُنظم في واشنطن، بعد انتهاء عطلة عيد الأضحى في العراق نهاية الشهر الحالي. وتشمل التحضيرات الاتفاق على الملفات التي سيتم بحثها، ومحاولة إنجاز تفاهمات مبدئية بشأنها، خصوصاً فيما يتعلق ببند سحب أميركا لـ«القوات القتالية» المتبقية في العراق، في إشارة إلى عدم التطرق لمطلب الفصائل المسلحة، الحليفة لإيران، وهو سحب كامل الوجود العسكري الأميركي والأجنبي ضمن قوات التحالف الدولي من العراق. ومطلع إبريل/نيسان الماضي، عقد الطرفان العراقي والأميركي الجولة الثالثة من الحوار الاستراتيجي بين البلدين، عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، هي الأولى في عهد الرئيس جو بايدن، وترأسها وزيرا خارجية العراق فؤاد حسين وأميركا أنتوني بلينكن. وتم خلالها الاتفاق على تحول دور القوات الأميركية وقوات التحالف إلى المهمات التدريبية والاستشارية، ودعم القوات العراقية وتمكينها في مواجهة تنظيم «داعش»، وتعزيز كفاءة مؤسسات الدولة، فضلاً عن تقديم مساعدات للعراق فيما يتعلق بأزمتيه، الصحية والمالية. وكانت الجولة الأولى انطلقت في يونيو/ حزيران العام الماضي عبر دائرة تلفزيونية مغلقة، واستمرت عدة ساعات، شارك بها مسؤولون أمنيون وعسكريون، فضلاً عن مسؤولين بوزارتي خارجية البلدين، تلتها جولة ثانية في واشنطن، خلال زيارة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي إلى العاصمة الأميركية، حيث التقى الرئيس السابق دونالد ترامب في أغسطس/آب العام الماضي.

وقال مسؤول رفيع المستوى في مكتب القائد العام للقوات المسلحة، لـ«العربي الجديد»، إنه «لغاية الآن من غير الواضح ما إذا كان رئيس الوزراء سيشارك بالجولة بصفته رئيساً للوفد الذي سيتوجه إلى واشنطن، أم أن وزير الخارجية فؤاد حسين سينوب عنه». وأشار إلى أن «هذا الأمر يعتمد كثيراً على التطورات السياسية والأمنية الحالية في العراق، والمشاورات مستمرة في الوقت الحالي بين فريق حكومي، مؤلف من وزارات الخارجية ومستشار الأمن الوطني (قاسم الأعرجي) ومكتب رئيس الوزراء وقيادة العمليات، لتهيئة الملفات التي سيتم بحثها. كما تم التواصل مع الجانب الأميركي لبحث ترتيبات الجولة الرابعة التي ستعتمد مخرجاتها على كونها ستكون الأخيرة، أم ستتبعها جولات أخرى». وأكد مسؤول آخر أنه قد يصار إلى إعلان بشأن سحب القوات القتالية، وعددها يبلغ قرابة الـ500 جندي، مع استمرار عمل العسكريين الموجودين في العراق بصفة مستشارين ومدربين ضمن غطاء قوات التحالف الدولي. وأعلن، لـ«العربي الجديد»، أن «الكاظمي قدم تعهدات لقوى سياسية حليفة لإيران بشأن تحقيق تقدم كبير في ملف انسحاب القوات الأميركية من عموم مدن العراق، وهذا ما يضغط به الإيرانيون أيضاً على الحكومة». لكنه استدرك بالقول إن «كل التصورات الحالية والتفاهمات قد تتبدل في حال نفذت واشنطن رداً على الهجمات الأخيرة للفصائل المسلحة، ولم تحصل الحكومة على أي وعود أو تعهدات أميركية بعدم تكرار القصف». وشهدت الأيام الماضية سلسلة هجمات عنيفة، استهدفت مطار أربيل ومعسكر «فيكتوريا» قرب مطار بغداد الدولي وقاعدة «عين الأسد» في الأنبار، وأخيراً السفارة الأميركية في المنطقة الخضراء في بغداد. وتبنت فصائل مسلحة عدة تلك الهجمات، واضعة إياها في إطار الرد على الهجوم الأميركي الذي استهدف وحدات تابعة لها في المنطقة الحدودية العراقية السورية، قبل أكثر من أسبوع. كما سُجّل هجوم مماثل بطائرات مسيّرة على حقل العمر النفطي في ريف دير الزور الشرقي في سورية، حيث تتواجد قوات أميركية، من دون أن يسفر عن خسائر.

بدوره اتهم عضو البرلمان عن تحالف «الفتح» كريم عليوي، في حديث لـ«العربي الجديد»، حكومة الكاظمي، بأنها «ترفض أي مشاركة برلمانية في الوفد العراقي المفاوض مع واشنطن. وهذا ما يثير الشكوك بأن الوفد الحكومي، لا يتفاوض على سحب القوات الأميركية كما هو المطلوب». واعتبر أن حكومة الكاظمي «غير جادة في كشف تفاصيل ما يجري خلال التفاوض مع الجانب الأميركي، خصوصاً أن تصريحات الإدارة الأميركية بخصوص تفاصيل الحوار، وسحب القوات المحتلة، دائماً ما تكون متناقضة مع التصريحات العراقية في الجولات الثلاث التي عقدت سابقاً». ووصف عليوي، وهو عضو في لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، جولات الحوار بأنها «مضيعة للوقت ومماطلة، ضمن محاولات لإبقاء القوات الأميركية في العراق فترة أطول. فواشنطن ليس لها أي نية للخروج من العراق، بل هي تعمل على تعزيز هذا التواجد، بسبب ما لها من مشاريع مستقبلية في العراق، والمنطقة بصورة عامة». من جانبه، قال القيادي في مليشيا «عصائب أهل الحق»، سعد السعدي، لـ«العربي الجديد»، إن «الفصائل المسلحة أعطت الوقت الكافي لحكومة الكاظمي لإخراج كافة القوات الأجنبية من العراق، من خلال الطرق الدبلوماسية والسياسية، لكنها أخفقت في هذا الملف، ولم يكن هناك أي تحرك فعلي تجاهه، رغم إجرائها حواراً مع الولايات المتحدة الأميركية عبر ثلاث جولات». وبين أن «الحديث هو عن جولة حوار استراتيجي رابعة بين بغداد وواشنطن، تأتي ضمن تسويف ومماطلة لإخراج القوات الأميركية من العراق. فهناك من يسعى ويحاول أن يجد مبررات وحجج جديدة من أجل بقاء تلك القوات فترة أطول في العراق، عبر حوارات كهذه، يتم من خلالها فرض الإملاءات الأميركية».

> رئاسة الكاظمي للوفد الذي سيتوجه إلى واشنطن غير محسومة
>
> قيادي في «العصائب»: الفصائل اتخذت قرار التصعيد

وأعلن السعدي أن «الفصائل المسلحة اتخذت قرار التصعيد العسكري من أجل إخراج القوات الأميركية من العراق، ولا خيار لها حالياً غير الخيار العسكري، ولا توجد أي نية للتراجع إلا بعد التأكد من وجود انسحاب فعلي للقوات الأميركية». وقال «هناك حالياً تحركات حكومية وسياسية من قادة وزعماء أحزاب شيعية للتوصل إلى تهدئة جديدة لحين إتمام الجولة الرابعة، لكن هذا الأمر مرفوض ولن نقبل به». في المقابل، قال الخبير في الشأن السياسي والأمني العراقي أحمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «استمرار التصعيد العسكري من قبل الفصائل المسلحة، بالتزامن مع الجولة الرابعة للحوار يُحرج حكومة الكاظمي. ولهذا نجد أن التحرك واسع الآن للتوصل إلى التهدئة، وإنهاء هذا التصعيد، قبل انطلاق أعمال هذه الجولة». واعتبر الشريفي أن «استمرار التصعيد ضد الأميركيين سيدفع بواشنطن من جديد للقيام بضربة عسكرية للرد، وهذا الأمر سيخلق مشاكل جديدة لحكومة الكاظمي مع الفصائل».

# «طالبان» تحذر تركيا

كابول ـ **العربي الجديد**

حذرت الأمم المتحدة من ارتياد النزوح جراء المعارك (Getty)

وضعت حركة «طالبان» أمس الثلاثاء، حدوداً لمعاركها في أفغانستان، على وقع الانسحاب الأميركي من هذا البلد، مؤكدة أنها لا تريد خوض القتال في المدن، فيما تؤكد المعلومات أن مناطق عدة سقطت أخيراً في يدها بعد استسلام القوات الحكومية المتواجدة فيها. وفيما لا تزال المعارك مستمرة بين الحركة وقوات الحكومة التي تسعى إلى استرداد ما خسرته، وجهت «طالبان» تحذيراً إلى تركيا، من مغبة إبقاء قواتها في أفغانستان، بعد الانسحاب الأميركي. وجاء تحذير «طالبان» الجديد، غداة إعلان واشنطن وأنقرة التباحث حول المسألة. من جهتها، نبّهت روسيا الولايات المتحدة من نشر قوات لها في آسيا الوسطى بعد الانسحاب من أفغانستان.

وأكد أحد مفاوضي «طالبان»، أمير خان متقي، أمس، أن الحركة لا تريد خوض قتال داخل المدن الأفغانية، موضحاً أنه «اليوم، ومع انتقال المعارك من الجبال والصحاري إلى أبواب المدن، لا يريد المجاهدون القتال داخل المدن»، مضيفاً أنه «من الأفضل استخدام أي سبيل ممكن للتوصل إلى اتفاق منطقي لتجنيب تعرض مدننا لأضرار».

وفي بيان منفصل، اعتبرت الحركة أن قرار تركيا ضمان أمن مطار كابول بعد انسحاب قوات حلف شمال الأطلسي من خلوصي أكار، أمس، أن المحادثات لا تزال متواصلة مع الأميركيين من أجل تشغيل وتأمين الحماية لمطار كابول، مشيراً إلى وجود نقاط تمّ الاتفاق عليها مع نظيره الأميركي لويد أوستن، وكذلك تطورات إيجابية لمبادرات اتخذتها تركيا ضمن حلف الأطلسي. ووصف أكار المحادثات مع الأميركيين بالإيجابية، مؤكداً «وجود دول أخرى تريد مساعدة أفغانستان، ونتواصل معها».

إلى ذلك، حذرت روسيا أمس، الولايات المتحدة من نشر قوات لها في دول وسط آسيا التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي. وقال نائب وزير الخارجية الروسي، سيرغي ريابكوف، إن موسكو أوصلت الرسالة إلى واشنطن، خلال قمة الرئيسين فلاديمير بوتين وجو بايدن في جنيف الشهر الماضي. وقال ريابكوف: «أشدد على أن إعادة انتشار القوات الأميركية بشكل دائم في دول مجاورة لأفغانستان هو أمر غير مقبول. لقد قلنا للأميركيين بشكل مباشر وواضح إن ذلك سيغير الكثير ليس فقط في نظرتنا إلى ما يجري في هذه المنطقة المهمة، بل في علاقتنا مع الولايات المتحدة». وجاء التصريح بالتزامن مع إعلان وزارة الخارجية الأوزبكية، أمس، إجلاء دبلوماسيين روس عاملين في مدينة مزار الشريف الأفغانية، إلى أوزبكستان. ميدانياً، قال عضو المجلس المحلي في قندهار، عطا الله عطا، إن الاشتباكات تتواصل في الإقليم بعد التصدي لمسلحي «طالبان» في أعقاب محاولة لاقتحام سجن المدينة. وحذرت وكالة الأمم المتحدة للاجئين، من أن المعارك ستدفع بأعداد إضافية من الأفغان للهروب من منازلهم.

## شرق غرب

### مجلس النواب الليبي يعلّق جلساته

علّق مجلس النواب الليبي، أمس الثلاثاء، جلساته التي بدأت أول من أمس، والمخصصة لمناقشة عدد من الملفات، أبرزها قانون الميزانية، إلى ما بعد عيد الأضحى (الثلاثاء المقبل)، لعدم توفّر النصاب القانوني. وقال المتحدث باسم المجلس، عبد الله بليحق، إنّ المداولات بشأن مشروع قانون الميزانية العامة للدولة تم تعليقها، موضحاً أنّ التصويت على المشروع المقترح يشترط توفّر النصاب القانوني (120 صوتاً) ليحال إلى اللجنة التشريعية لصياغة القرار الخاص بالميزانية، وهو ما لم يحدث.
(العربي الجديد)

### تحذيرات فرنسية للمسؤولين اللبنانيين

انتقد وزير التجارة الخارجية الفرنسي، فرانك رياستر (الصورة)، أمس الثلاثاء، المسؤولين اللبنانيين، محذراً إياهم من عقوبات مقبلة من جانب باريس تستهدف مسؤولين في لبنان يمنعون تشكيل حكومة جديدة. وقال رياستر، خلال زيارته مرفأ بيروت الذي دمر في انفجار 4 أغسطس/ آب الماضي، إنّ أفراداً من النخبة السياسية في لبنان فشلوا في الوفاء بالتزاماتهم المعلن بإجراء إصلاحات، محذراً من موجة أولى من العقوبات الفرنسية.
(أسوشييتد برس)

### تاجيل جديد لمحاكمة عمر البشير

أجّلت محكمة سودانية، أمس الثلاثاء، جلستها الخاصة بمحاكمة الرئيس المعزول عمر البشير و29 من رموز نظامه، بتهمة تقويض النظام الدستوري، إلى 27 يوليو/تموز الحالي. وجاء التأجيل بناء على طلب هيئة الاتهام، التي كان مقرراً أن تقدم عدداً من المستندات، من بينها تسجيلات، فيما رفضت المحكمة طلباً سابقاً من هيئة الدفاع بشطب الدعوى الجنائية.
(العربي الجديد)

### عشائر تدمر تنتقد السلوك الاممي في «الركبان»

دان «مجلس عشائر تدمر والبادية السورية»، أمس الثلاثاء، تصرفات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في دمشق، و«محاولته استغلال حاجة قاطني مخيم الركبان» في المثلث الحدودي بين العراق والأردن وسورية، لإجبارهم على الذهاب لمناطق النظام السوري. وقال المجلس، في بيان وجهه إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، إنّه «في ظلّ الظروف الإنسانية السيئة التي يعيشها أهالي المخيم، نطالب المكتب بتقديم المساعدات الإنسانية والطبية من دون شروط مسبقة».
(العربي الجديد)

### بوتين يؤكد دعمه للوكاشينكو



أثنى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الثلاثاء، على بيلاروسيا كـ«شريك موثوق به ومستقر» وذلك خلال استقباله الرئيس البيلاروسي الكسندر لوكاشينكو (الصورة) في مدينة سان بطرسبرغ الروسية. من جهته، شكر لوكاشينكو، بوتين على «الدعم الجاد للغاية من روسيا»، متعهداً بأن تسدد بلاده قروضها. ونوّه لوكاشينكو بالعقوبات الغربية المفروضة على بيلاروسيا، ملوحاً بأنّ مينسك ستوقف تعاونها مع الاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة غير الشرعية رداً عليها.
(أسوشييتد برس)

قضية

يتحول شرقي السودان إلى بؤرة توتر قابلة للانفجار في أي لحظة. وبين مطالب وصلت إلى حدّ تقرير المصير، وأخرى اكتفت بالمعالجة الأمنية والسياسية، يبقى الوضع هشّاً

# توترات شرقي السودان

## مزيج من الأزمات التاريخية والسياسية والأمنية

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

تنذر الأوضاع في شرقي السودان بالانفجار كلياً، بعدما وصل الاحتقان في المنطقة إلى حدّ اللجوء لعمليات تفجير بالعبوات الناسفة، ما يعدّ تطوراً نوعياً وخطيراً في الإقليم، وتتعدد تفسيرات ما يحصل، والجهات التي يتمّ تحميلها المسؤولية، ومنها الحكومة المركزية والنظام المخلوع وجهات إقليمية، فيما تصبّ الرؤى حول الحلّ في إطار تصحيح الوضعين الأمني والاقتصادي.

### تحرك القبائل

وخلال الأسبوعين الماضيين، خيّم التوتر على مدينة بورتسودان، مركز ولاية البحر الأحمر، والميناء الرئيسي للسودان، نتيجة جملة من الأسباب، أولّها تحرّكات زعماء القبائل للمطالبة بتنفيذ توصيات كانوا قد توخّدوا من أجلها العام الماضي. ومن أهمها إلغاء البنود الخاصة بشرقي السودان الواردة في اتفاق جوبا للسلام (أكتوبر/ تشرين الأول الماضي). وضم اتفاق السلام في جوبا 5 مسارات تشمل المنطقتين (النيل الأزرق وكردفان)، دارفور، الشمال، الوسط، الشرق، على أن يضع كل مسار حلولاً لمنطقته. وفي ما خص مسار الشرق أهم النقاط المفترض التعاطي معها بموجب اتفاق جوبا تتمثل في معالجة أسباب التهميش التنموي في شرق السودان، المشاركة العادلة في السلطة القومية والقسمة العادلة للثروة، تخصيص 30 في المائة في السلطة الولائية لحزب مؤتمر البجا المعارض والجبهة الشعبية المتحدة، وقيام مؤتمر تشاوري لأهل شرق السودان لاستكمال ما لم يتطرق إليه اتفاق جوبا. ومنبع الاعتراض الأساسي لدى المحتجين على ما ورد في اتفاق جوبا اعتبارهم أن الموقعين مع الحكومة، وهما مؤتمر البجا المعارض والجبهة الشعبية، لا يمثلان أهل شرق السودان.

كذلك من بين التوصيات التي وضعت من زعماء القبائل عقد مؤتمر جامع لمكونات شرقي السودان لوضع حلول لمشاكل المنطقة، وتحديد ممثليه في الأجهزة المركزية، وتخصيص 70 في المائة من موارد الإقليم لتنميته، وخفض نسبة الجهل والفقر والمرض التي يقولون إن الإقليم يعاني منها. كما تطالب القبائل بوقف التدخلات الخارجية، والتغول على السيادة الوطنية، وإنهاء وصاية المركز على الإقليم لتحديد خياراته. وكان زعماء القبائل، تحت مسمّى «مجلس نظارات البجا والعموديات المستقلة»، قد تقدموا بتلك المطالب للحكومة، مشددين على تنفيذها، لكن شيئاً لم يحدث طوال الأشهر الماضية، ما دفع تلك الزعامات إلى إعلان التصعيد في 30 يونيو/ حزيران الماضي. وتمثل التصعيد بإغلاق الطريق القومي الرابط بين بورتسودان والخرطوم، ووقف سكة الحديد، والتلويح بإغلاق الميناء. وقد استمر إغلاق الطريق لأيام عدة وسط تدخل من حكومة ولاية البحر الأحمر، التي حثّت المحتجين على وقف التصعيد، مع مهلة تنتهي بعد عيد الأضحى (يصادف يوم الثلاثاء المقبل).

تلك التحركات القبلية، لا يراها كثيرون مستقلة بذاتها، بل تحركها أيادي النظام السابق، الراغب سلفاً في استخدام كل الطرق والأدوات لإفشال الفترة الانتقالية التي يعيشها السودان عقب سقوط نظام عمر البشير. ويقدم أصحاب هذه النظرية شواهد وأدلة بوجود قيادات بارزة في النظام السابق على رأس تلك التحركات، مثل سيّد محمد الأمين ترك، ناظر (زعيم) عموم قبائل الهدندوة، الذي ينتمي إلى حزب المؤتمر الوطني المنحل، وكذلك الحال بالنسبة لموسى محمد أحمد، رئيس حزب مؤتمر البجا، الذي عمل مساعداً للرئيس المعزول منذ عام 2006 وحتى سقوط النظام في 2019.

ومضى نائب رئيس الحركة الشعبية، الشريك في الحكومة الحالية، ياسر عرمان، إلى تسمية الأمين العام للحركة الإسلامية، وزير الخارجية الأسبق، علي كرتي، واتهمه صراحة بالتورط في ما يدور في شرقي السودان. وأشار عرمان، في بيان، إلى أن كرتي و«مجموعة سجن كوبر» (في إشارة لمسؤولي النظام السابق الذين يقبعون في السجن)، واتباع النظام السابق في الداخل والخارج، رحلّوا خطتهم إلى شرقي السودان بعد فشل تظاهرات 30 يونيو الماضي (في ذكرى تظاهرات يونيو 2019)، «ولا همّ لهم هذه الأيام في الأرض ووسائل التواصل الاجتماعي، إلا محاولات صب الزيت على النار وإثارة الفتنة والكراهية حتى تصل إلى درجة الغليان، وإعلان حالة الطوارئ في شرقي السودان، وأن تزحف حالة الطوارئ إلى مناطق السودان الأخرى لتوقف التحول المدني الديمقراطي والسلام وتسقط الحكومة، ويعودوا على أكتاف الشمولية».

لكن الجماعات الموالية لزعماء القبائل تنفي جملة وتفصيلاً تلك المزاعم، وتؤكد أنها تُعبّر عن مظالم مرحلية وتاريخية لشرقي السودان، فيما أكد ناظر الهدندوة بنفسه أنه ليس ضد الثورة ولا ضد لجنة إزالة تمكين نظام الثلاثين من يونيو، وهي لجنة معنية بتفكيك النظام السابق، كما أنه ليس ضد محاسبة المفسدين.

### عنف وتفجير

بعيداً عن تحرّكات زعماء القبائل، فإن عاملاً آخر ساهم أكثر في توتير أجواء بورتسودان، التي شهدت منذ عام 2019 اشتباكات قبلية، كانت ثلاثة منها مكلفة، بمقتل وجرح عشرات الأشخاص. ووقعت أحداث عنف في بعض الأحياء طوال الأشهر الماضية، ما قاد إلى موجة من التذمر، وصدرت بيانات في هذا الصدد تستنكر الصمت الحكومي وكذلك صمت بقية مكونات المدينة عنها. وكان آخر بيان صادر عن تلك المجموعات أكثر صراحة، إذ هدّدت بنقل الاضطراب الأمني إلى أحياء إضافية. ولم تمرّ ساعات حتى وقعت حادثة تفجير نادٍ رياضي يوم السبت الماضي، ما أدى إلى سقوط ثمانية أشخاص بين قتيل وجريح.

تحرك زعماء القبائل للمطالبة بتنفيذ توصيات سابقة لهم

اتهامات في شرقي السودان للثورة المضادة بالعبث بالأمن

### تحركا الحكومة ومجلس السيادة

دفعت الانتقادات للحكومة السودانية، إلى إصدار رئيسها عبد الله حمدوك (الصورة) أوامر أول من أمس الاثنين، بإرسال تعزيزات عسكرية إلى بورتسودان، موفداً عدداً من الوزراء إلى المنطقة، وتوجيههم بضرورة فرض إجراءات أمنية صارمة لوقف التفلتات والقاء القبض على المتورطين في العنف، ووجّه حمدوك حكومته بالتباحث مع قيادات الولاية، فيما استدعى رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان زعماء القبائل إلى الخرطوم للتباحث.

يطالب زعماء القبائل بالتنمية وإنهاء الجوع والفقر (الشرف الشاذلي/فرانس برس)

### قتل على «الهوية»

يكمن عنصر المفاجأة في التفجير الذي استهدف نادٍ رياضي في حيّ سلبونا في بورتسودان، السبت الماضي، واوقع قتلى وجرحى، في كون هذا الحي غير مرتبط بالنزاعات القبلية في شرقي السودان، بالنظر إلى تكوينه الاجتماعي. وزاد من قتامة المشهد البورتسوداني، تردد معلومات ان هوية واحد من منفذي الهجوم، والذي تمّ القاء القبض عليه، ينتمي الى احد اطراف الازمة، ما جعل محاولات الرد تستند الى الهوية القبلية.

اتهام الحكومة بالتهاون والتراخي عن تطبيق القانون، خصوصاً في حالات القتل وإغلاق الموانئ والطرق الحيوية. أما على جهة «تحالف الحرية والتغيير» الحاكم، فلم يصدر أي تعليق على الأحداث، لكن «المؤتمر السوداني»، وهو أحد الأحزاب المشكلة لـ«التحالف»، أصدر بياناً حمّل فيه مسؤولية التفلت للجنة الأمنية لولاية البحر الأحمر، مطالباً بتوفير الإسناد الأمني المركزي من أجل احتواء الفتنة القبلية وتقديم المعتدين من كل الأطراف للعدالة، وإجراء التحقيقات اللازمة في القصور الأمني البيّن. كما طالب بكشف الجهات المتواطئة التي تعبث بالأمن، والعمل فوراً على فرض هيبة الدولة.

### تحديات وحلول

ورأى صالح عمار، وهو ناشط غَبّ والياً لكسلا قبل نحو عام، لكنه لم يتسلم منصبه حتى تاريخ إقالته، بعد ضغط مجموعات لمنعه من تقلد منصبه، أن التحدي الأول في شرق السودان هو التحدي الأمني بوجود أزمة اقتصادية تؤثر على الإقليم وبؤثر فيها، مضافاً لذلك التشظي المجتمعي. وتوقع عمار انزلاق الإقليم نحو الفوضى بسبب التباطؤ الأمني والراحة التي يشعر بها المجرمون في تنفيذ جرائمهم، مشيراً إلى أن ذلك يرافقه عجز سياسي في التصدي للمشاكل الواقعة. وأضاف عمار، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الكلام عن تدخلات خارجية صحيح في ظل الفراغات الموجودة، لكنه اعتبر أن صنع الفوضى في حدّ ذاته حدث بأيادٍ داخلية، مبدياً استنكاره لاستضافة مصر عناصر تُدير المخططات ضد شرقي السودان من أراضيها، مثل مدير جهاز الأمن الأسبق صلاح قوش، ووالي البحر الأحمر في عهد النظام البائد، محمّد طاهر أيلا، وآخرين كثر، على حد قوله.

وحول مطلب منح شرقي السودان تقرير المصير، أوضح صالح عمار أنه يخص فقط ناظر قبيلة الهدندوة سيد محمد الأمين ترك ومجموعته، ولا يمثل كل سكان الشرق من مختلف المجموعات العرقية، واصفاً هذا المطلب بأنه مجرد ابتزاز سياسي يمارس ضد الحكومة المركزية، مثله مثل خطوات خنق الاقتصاد السوداني عبر الميناء. ورأى عمار أن الحل يكمن في مسارين، الأول أمني والثاني سياسي، بتغيير كل القيادات الأمنية في ولايتي البحر الأحمر وكسلا، واعتبار مشكلة شرقي السودان جزءاً من مشكلة السودان.

أما الناشط في الثورة السودانية بولاية القضارف، جعفر خضر، فاتهم الثورة المضادة بالعبث بأمن واستقرار شرقي السودان، معتمدة على هشاشة النسيج الاجتماعي. وفقدان بعض ذوي الحظوة في العهد البائد امتيازاتهم، مشيراً في حديث لـ«العربي الجديد» إلى أن نائب رئيس مجلس السيادة، محمد حمدان دقلو (المعروف بحميدتي)، اعترف بأن ما يحدث في الشرق مصنوع، وهو اعتراف يقول إنه جاء في إطار الصراعات داخل المكون العسكري.

وحمّل خضر المسؤولية الكبرى عما يجري للمكون العسكري داخل السلطة الانتقالية الذي عيّن وزيري الدفاع والداخلية، كما حمّلها للجنة الأمنية في الولاية، مضيفاً أنه لا يمكن تجاوز التدخلات الإقليمية والأطماع الإماراتية على وجه التحديد في السيطرة على ميناء بورتسودان، على حد وصفه. وأكد أن الشقّ المدني في الحكومة يتحمل المسؤولية أيضاً لضعف أدائه وضعف تصديه لتمدد المكون العسكري. واعتبر أن الحل مرتبط تماماً بإعادة توحيد قوى الثورة في السودان وفي شرقي السودان على وجه التحديد، وتقوية المجتمع المدني، الذي يحد من النعرات القبلية.

أما الناشط خليفة محمد هيكش، فله موقف مختلف، إذ أعرب في حديث مع «العربي الجديد» عن اعتقاده أن نكسة الإقليم الأخيرة سببها الأساسي ما جاء به اتفاق السلام الأخير من بنود حول شرقي السودان، وهي بنود يقول إنها لا تلبي طموحات أهل الإقليم ولا تعبر عنهم. وبيّن هيكش أن ما حدث من إقصاء لكثير من المكونات السياسية والاجتماعية خلال فترة التفاوض، هو الذي تسبب في إزهاق الأرواح وما يعيشه الإقليم من اضطراب، مشدداً على أهمية تجميد تلك البنود وعقد مؤتمر جامع لكل أهل الشرق للنظر في كل الأزمات ووضع العلاج لها، خصوصاً في ما يتعلق بتقاسم السلطة والثروة.

واتهم هيكش أجهزة استخبارات إقليمية بالعمل على زعزعة الإقليم وتفتيت النسيج الاجتماعي، مشيراً إلى أن الحكومة الحالية هي المسؤولة عن كل ما يحدث من انفلات أمني ودخول الأسلحة النوعية للإقليم. واستبعد نظرية تورط النظام السابق في تحريك القبائل، والتي اعتبر أنها شماعة تعلق بها كل عناصر الفشل الحكومي.

واستطرد هيكش بقوله إن الحل المجتمعي يرتبط كذلك بترسيم الحدود بين القبائل ومراجعة كل أوراق الهوية لكل قاطني شرقي السودان، وذلك اعتقاداً منه بحصول مجموعات على تلك الأوراق في السنوات السابقة بطرق ملتوية. كما اقترح ملاحقة كل المتورطين في أعمال القتل على الهوية وتقديمهم للمحاكمة، مع عقد مصالحات قبلية حقيقية.

متابعة

# مفاوضات إيرانية ـ أميركية للإفراج عن سجناء

اكدت ايران امس وجود مفاوضات مع الولايات المتحدة حول تبادل محتمل للسجناء، وتورد «العربي الجديد» ابرز الاسماء التي يعتقد بان المفاوضات تشملها

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بالتوازي مع حديث مسؤولين إيرانيين في الأيام الأخيرة عن قرب إحياء الاتفاق النووي الموقع عام 2015، يزداد الحديث عن صفقة تبادل سجناء بين الولايات المتحدة الأميركية وإيران، ولا سيما مع كشف الأخيرة أمس عن مفاوضات تجري بالفعل مع واشنطن لإفراج متبادل عن سجناء. وكشف المتحدث باسم الحكومة الإيرانية، علي ربيعي، أمس الثلاثاء، أن المفاوضات بين بلاده والولايات المتحدة للإفراج المتبادل عن السجناء «جارية راهناً»، قائلاً إنه «فور الوصول إلى نتائج مقبولة سيعلن عنها زملاؤنا في الخارجية». وفيما لم يكشف ربيعي في مؤتمره الصحافي الأسبوعي الافتراضي، عن القناة أو القنوات التي تجري إيران من خلالها التفاوض مع واشنطن، أكد أن «الجمهورية الإسلامية مستعدة لإنجاز صفقة تبادل تشمل جميع السجناء الأميركيين، مقابل الإفراج عن جميع السجناء الإيرانيين في أنحاء العالم والذين اعتقلوا بطلب وأوامر من أميركا». وأشار إلى أن طهران سبق أن أعلنت استعدادها للإفراج عن جميع السجناء والرئيس الأميركي «جو بايدن منذ توليه رئاسة الولايات المتحدة أبدى اهتمامه بهذا الملف». وجاءت تصريحات ربيعي هذه رداً على تصريحات المبعوث الأميركي الخاص لإيران، روبرت مالي، قبل أيام في مقابلة صحافية، تحدث فيها عن «إحراز تقدم» في ملف السجناء مع إيران، قائلاً إن هذه المفاوضات «معقدة». وطالب بالإفراج عن جميع السجناء الأميركيين في إيران. وأوضح مالي أنه لا يمكنه الكشف عن تفاصيل هذه المباحثات أو تحديد موعد لصفقة التبادل، مضيفاً أنه «واثق من أنهم سيعودون إلى بلادهم».

والمعتقلون الأميركيون في إيران الذين يعتقد أن المفاوضات تشملهم، هم من ذوي الجنسية المزدوجة، أي أميركيون من أصول إيرانية، وعددهم أربعة، وهم سيامك نمازي ووالده باقر نمازي، ومراد طاهباز، وعماد شرقي.

واعتقلت السلطات الإيرانية سيامك نمازي، مدير التخطيط الاستراتيجي لشركة «كرسنت» النفطية، في أكتوبر/تشرين الأول عام 2015، بتهمة «التعاون مع الحكومة الأميركية والتجسس لمصلحتها»، كما اعتقلت والده باقر نمازي، بعد ثلاثة أشهر بالتهمة نفسها، عندما زار إيران لمتابعة ملف ابنه. وحكمت السلطة القضائية الإيرانية على الاثنين بالسجن لمدة عشر سنوات. علماً أن باقر نمازي البالغ من العمر 83 عاماً من الموظفين السابقين في منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، وشغل مناصب حكومية، مثل محافظ خوزستان، قبل قيام الثورة الإسلامية عام 1979. ويسبب وضعه الصحي الحرج، منحته السلطات الإيرانية مؤخراً من عام، إجازة طبية خارج السجن، لكنه ممنوع من مغادرة البلاد.

يضاف إلى هذين، التاجر الإيراني اليهودي مراد طاهباز، وهو الآخر يحمل الجنسية الأميركية، بالإضافة إلى الجنسية البريطانية. وكان جهاز استخبارات الحرس الثوري قد اعتقله في يناير/ كانون الثاني 2018، ضمن مجموعة من الأشخاص عُرفوا بـ«نشطاء البيئة»، وواجهوا تهمة التجسس. إلا أن الملف بات محل خلاف بين المؤسسات الأمنية الإيرانية، بعد نفي وزارة الأمن تهمة التجسس عن المشمولين به. وأعلنت السلطة القضائية الإيرانية في 18 فبراير 2020 إصدار أحكام بالسجن بحق المتهمين في هذا الملف، ومنهم مراد طاهباز، الذي حكم عليه بالسجن لثمانية أعوام.

هناك 4 اميركيين من اصل إيراني يعتقد ان المفاوضات تشملهم

وهناك أيضاً عماد شرقي، وهو تاجر إيراني أميركي صاحب شركة «سراوا»، وقد اعتقل في مايو/أيار 2018، وحكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات بتهمة التجسس ضد إيران.

أما المعتقلون الذين تريد إيران الإفراج عنهم، فعددهم غير واضح، كما أنهم ليسوا محتجزين بالضرورة في أميركا، وإنما أيضاً في دول أخرى بطلب أميركي، بتهمة الالتفاف على العقوبات الأميركية. ولكن من أبرز السجناء الإيرانيين في الولايات المتحدة، هناك سجاد شهديان، ومهرداد انصاري، وبهزاد بورقناد، ورضا أولنغيان، وبهروز بهروزيان، ومهدي هاشمي، وأمين حسن زادة، ومهين مجتهد زادة، وأحمد رضا محمدي دوستدار، وشهد ملف المعتقلين لدى إيران ودول غربية، خصوصاً الولايات المتحدة، انفراجات خلال السنوات الخمس الأخيرة، عبر النجاح في إتمام بعض صفقات تبادل سجناء. لكن أشهر وأكبر صفقات التبادل بين طهران وواشنطن تعود إلى 16 يناير 2016 في عهد إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما. بموجب هذه الصفقة، أفرجت إيران عن 5 مواطنين أميركيين كانوا معتقلين بتهمة «التجسس»؛ أربعة منهم من أصول إيرانية. في المقابل، أفرجت أميركا عن 7 مواطنين إيرانيين، كانت قد اعتقلتهم بتهمة «الالتفاف على العقوبات».

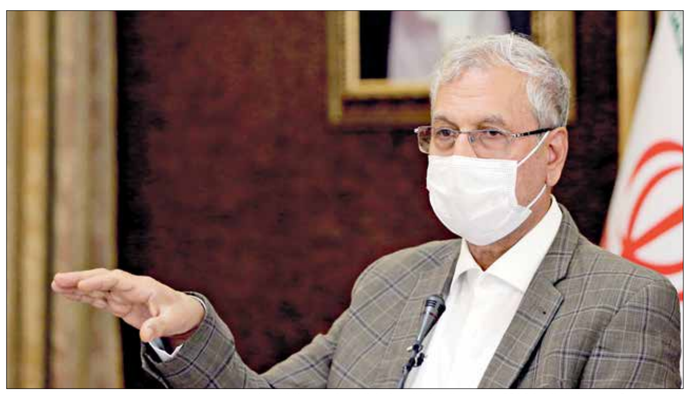

اكد ربيعي استعداد ايران لإنجاز صفقة تشمل جميع السجناء الاميركيين (فاطمة بهرامي/الأناضول)

تقرير

# مصر: الباحثون في الخارج بمرمى الملاحقة

يتصاعد توقيف الباحثين المصريين في الخارج فور عود تهم إلى بلدهم؛ إما للتحقيق معهم أو لالصاق التهم بهم وبالتالي سجنهم، في ظل رقابة لنشاطا تهم

القاهرة ـ **العربي الجديد**

في حادثة جديدة، سجّل يوم الأحد الماضي اعتقال الباحثة المصرية علياء مسلم، فور وصولها إلى مطار القاهرة بصحبة زوجها وابنائها، اثنين من برلين، على الرغم من أنه ليس لها أي نشاط سياسي معروف أو سوابق في العمل بالمنظمات الحقوقية والمجتمع المدني المصنفة كمعارضة للنظام، واقتصار عملها البحثي على التاريخ الاجتماعي للمصريين في فترات الثورات والحروب في القرن العشرين. واحيلت الباحثة على الفور إلى نيابة أمن الدولة العليا، التي اصدرت قراراً كان متوقعاً، بتوجيه اتهامات لها بـ«نشر أخبار كاذبة»، وقررت إخلاء سبيلها بكفالة 10 آلاف جنيه (636 دولاراً أميركياً)، ما يعني انها باتت عرضة للإحالة للمحاكمة في أي وقت، مع منعها من مغادرة البلاد على الأرجح، وحرمانها من استكمال مسيرتها البحثية في الخارج. ويشكل ما جرى دليلاً إضافياً على التغيّر بسياسة توقيف الباحثين، من تعطيل مسيرتهم الذي كانوا يتعرضون له من خلال إجراءات التحقيق والمنع من السفر وغيرها من القرارات المعتادة، إلى توريطهم في ما هو أخطر، بلصق التهم بهم.

وعلى مدار السنوات السبع الماضية، اعتقلت أجهزة النظام المصري العديد من الباحثين المصريين لدى عودتهم من الخارج، للتحقيق معهم أو منعهم من مغادرة البلاد أو محاكمتهم إذا كانت لهم سوابق معارضة لسياسات النظام. وينتهي الأمر في الغالب بضياع سنوات من مستقبل الباحث المعتقل، بل والإجهاز عليه، بسبب نشاطه البحثي المستقل عن سياسة الدولة، وارتباطه بمؤسسات ومعاهد علمية يصنفها النظام بأنها خطيرة على أمنه.

ويخشى مقربون من علياء مسلم، كما يخشى باحثون آخرون موجودون في الخارج، من مصير سنطاوي، الذي كان قد اعتقل لدى وصوله إلى مصر في مطلع فبراير/ شباط الماضي وغُيّب لنحو أسبوع، ثم وُجهت له اتهامات أولاً بالانضمام لجماعة محظورة في القضية 65 لسنة 2021 حصر امن دولة عليا. ثم ولتقنين استمراره في محبسه بعد نحو أربعة أشهر من المناشدات السياسية والتصعيد الإعلامي، وُجه له اتهام جديد بنشر أخبار كاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في قضية أخرى حملت رقم 774 لسنة 2021، وأحيل سريعاً للمحاكمة أمام محكمة جنح أمن الدولة طوارئ التي قضت بحبسه 4 سنوات وتغريمه بمبلغ 500 جنيه في 22 يونيو/ حزيران الماضي.

ودخل سنطاوي إضراباً عن الطعام احتجاجاً على معاملته بصورة غير إنسانية واتهامه بما لم يفعله، وطلب فريق دفاعه فتح تحقيق حول واقعة إضرابه، فيما ناشد ذووه رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي، لوقف الحكم عليه، لما له من سلطة على أحكام محكمة جنح الطوارئ.

وانتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الساعات الماضية، تحذيرات للباحثين المصريين المعروفين بمواقفهم الليبرالية واليسارية والإسلامية، والمقيمين في الخارج، بعدم العودة إلى مصر في موسم الإجازات الحالي، الذي يرتفع فيه عدد العائدين من الخارج لقضاء عطلة الصيف وإجازة عيد الأضحى مع ذويهم في مصر، لا سيما بعد توقيف نحو خمسة باحثين آخرين في الفترة الأخيرة، اثنين من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، والتحقيق معهم من دون اعتقالهم، بحسب محام ناشط في هذا النوع من القضايا.

وقال المحامي، الذي طلب عدم ذكر اسمه، في حديث مع «العربي الجديد»، إن إجراء التوقيف للتحقيق تصاعد استخدامه في الفترة الأخيرة، ما يدل على رقابة أمنية صارمة على تصرفات الباحثين في أوروبا، ومتابعة مستمرة لحساباتهم الشخصية على مواقع التواصل.

وتضفي تصريحات أدلت بها وزيرة الهجرة نبيلة مكرم عبيد، الأسبوع الماضي، خلال ندوة ولقاء مفتوح مع عدد من الدارسين المصريين في الخارج، بعداً ممنهجاً على الحملة ضد الباحثين. فقد قالت عبيد، التي تصنف كواحدة من أكثر وزراء السيسي انفتاحاً، إن «الدارسين في الخارج هم أخطر شريحة من المصريين المغتربين، نتيجة عوامل عدة، على رأسها الأفكار المغلوطة التي يتعرضون لها من أصحاب التوجهات المعادية لمصر».

وفي إبريل/ نيسان الماضي، أطلقت الوزيرة مبادرة لدمج الدارسين المصريين في الخارج في مبادرة السيسي «حياة كريمة»، والتي تديرها المخابرات العامة بمساعدة الجيش لتطوير قرى الريف الأكثر احتياجاً، بهدف تنسيق وتكامل الجهود والترويج لها في الخارج.

وقبل ذلك، مدّت المخابرات العامة جسور تواصل قوية بمجتمعات الدارسين والباحثين في الخارج من خلال هيئة «منتدى الشباب»، إذ تم استدعاء عشرات الباحثين الذين خرجوا من مصر للدراسة بمنح من جامعات أجنبية شرقاً وغرباً، للمشاركة في المنتدى ودمجهم في أنشطته، مع إغرائهم بتولي مناصب قيادية في مصر وبتسهيل حصولهم على منح علمية في أماكن أفضل، حال المساعدة في الترويج لسياسات النظام داخلياً وخارجياً. فضلاً عن تخصيص منح دراسية للمختارين في البرنامج الرئاسي لإعداد الشباب للقيادة والأكاديمية الوطنية للتدريب، بهدف تكوين مجتمع بحثي مصري في الخارج تابع للنظام، والسيطرة على الأنشطة البحثية للمصريين في الخارج. ولطالما كانت مراقبة أنشطة المصريين في الخارج، وعلى رأسهم الباحثون غير الموالين للنظام، هدفاً لتحركات أمنية واستخباراتية وإنفاق مالي مكثف، من خلال استخدام آليات مختلفة للمراقبة والرصد، عبر السفارات ومواطنين مصريين وأجانب. وتم توجيه اتهامات لباحثين مصريين في السنوات الست الماضية على أنشطتهم البحثية ومشاركاتهم في منتديات ومؤتمرات علمية، مثل الباحث السجين إسماعيل الإسكندراني، الذي اعتقل لدى قدومه من برلين في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، والباحث باتريك زكي، الذي اعتقل في مطلع 2020 لدى عودته من إيطاليا.

وربما لا تبتعد هذه الأمثلة كثيراً عن الدوافع الحقيقية وراء ترصّد الطالب الإيطالي جوليو ريجيني في القاهرة، بداية عام 2016، وصولاً إلى خطفه وقتله، بحسب نتائج التحقيقات الإيطالية، ولا سيما أنّ التحقيقات المصرية أكدت وضعه تحت المراقبة بسبب اهتماماته البحثية بالنقابات المستقلة في مصر.

أوقف 5 باحثين بالفترة الأخيرة وحُقق معهم بدون اعتقالهم

يتم توقيف الباحثين غالبا لدى وصولهم لمطار القاهرة (مصطفى الشيمي/الأناضول)

رصد

بدأ «المجلس الوطني الكردي» وحزب «الاتحاد الديمقراطي»، بعد فشلهما في العودة إلى طاولة الحوار بينهما جراء تمسك «الاتحاد» برفضه فكّ ارتباطه مع «العمال الكردستاني»، العمل من أجل التقارب مع أحزاب سورية معارضة، وذلك لأهداف مختلفة بينهما

تهيمن «الوحدات» على شرق الفرات (دليا سليمان/فرانس برس)

# شرق الفرات
## تنافس سوري كردي على نسج التحالفات

**أمين العاصي**

ينشط أكبر كيانين سياسيين متنافسين في المشهد الكردي السوري، وهما أحزاب «الإدارة الذاتية»، بقيادة «الاتحاد الديمقراطي»، و«المجلس الوطني الكردي»، من أجل نسج خيوط تحالفات سياسية مع قوى المعارضة السورية، بهدف الانخراط بشكل أكبر في الحراك السياسي القائم، والذي يسعى إلى تحريك مياه المشهد السوري الراكدة.

ويهيمن حزب «الاتحاد الديمقراطي» من خلال ذراعه العسكرية «الوحدات الكردية»، على القرار في منطقة شرق نهر الفرات، فضلاً عن كونه في قلب الأحزاب المشكلة لـ«مجلس سورية الديمقراطية» (مسد)، والذي يعد بمثابة ذراع سياسية لـ«قوات سورية الديمقراطية» (قسد). ويحاول هذا المجلس منذ أكثر من عام عقد مؤتمر للقوى الديمقراطية في سورية، لتشكيل مرجعية سياسية معارضة واسعة، يمكن أن تكون شريكاً أو بديلاً للائتلاف الوطني السوري، المتهم باحتكار التمثيل السياسي لقوى الثورة والمعارضة السورية. ولطالما تبادل هذا المجلس والائتلاف الوطني السوري الاتهامات السياسية، وهو ما يعرقل أي محاولات تُجرى لفتح حوار بين الجانبين. ويصر الائتلاف على خروج حزب «العمال الكردستاني» من الشمال الشرقي من سورية، بينما يتهم «مجلس سورية الديمقراطي» الائتلاف بالرضوخ بشكل كامل للأجندة التركية في سورية.

وقالت مصادر مطلعة إن «الإدارة الذاتية»، ذات الطابع الكردي في الشمال الغربي من سورية، «تحاول تصدير تجربتها إلى عدة مناطق في سورية، أبرزها منطقة الساحل التي تضم العدد الأكبر من أبناء الطائفة العلوية، ومحافظة السويداء في الجنوب ذات الغالبية الدرزية من السكان». من جانبها، أشارت القيادية في حزب «الاتحاد الديمقراطي» فوزة يوسف، في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أن «التجربة القائمة في الشمال الشرقي من سورية يمكن أن تكون نموذجاً لكل المناطق السورية». وأضافت: سورية متنوعة، وهناك ثقافات متعددة، ونموذج «الإدارة الذاتية» في شمال شرقي البلاد، أثبت أنه ناجح ويمكن تعميمه على كل المناطق. وأعربت يوسف عن قناعتها بأن «المعارضة الخارجية فشلت، ما أسهم في تعميق الأزمة السورية، بالإضافة إلى أسباب أخرى»، مضيفة: لذا نحن بحاجة إلى معارضة ديمقراطية، ومشاريع واستراتيجيات بديلة لحل الأزمة. وبيّنت أن «الإدارة الذاتية تتواصل مع القوى والشخصيات الديمقراطية السورية المعارضة داخل البلاد وخارجها»، معتبرة أن التواصل الدائم بين قوى المعارضة يسهم في الإسراع بالتوصل لحل سياسي للقضية السورية يرضي جميع الأطراف.

> تحاول «الإدارة الذاتية» تصدير تجربتها لمناطق سورية عديدة

وفي السياق، أكد نصر الدين إبراهيم، سكرتير «الحزب الديمقراطي» (البارتي)، وهو من مكونات «مسد»، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «مجلس سورية الديمقراطي عقد خلال العام الماضي جلسات حوار داخل سورية وخارجها، بهدف عقد مؤتمر خلال العام الحالي أو بداية العام المقبل، للقوى الديمقراطية الوطنية، من دون القوى المحسوبة على الإسلام السياسي». وأشار إلى أن المجلس «وقع مذكرة تفاهم مع منصة موسكو، وعقدنا حوارات مع منصة القاهرة وهيئة التنسيق»، مضيفاً: حالياً هناك حوار بين المجلس وبين حزب «الإرادة الشعبية» و«هيئة التنسيق» للإعداد لمؤتمر هدفه تشكيل جسم سياسي سوري يضم كل القوى الوطنية الديمقراطية والشخصيات المستقلة التي لها دور في الحراك المعارض.

من جانبه، ينشط «المجلس الوطني الكردي»، المنضوي في صفوف الائتلاف الوطني السوري المعارض من خلال «جبهة السلام والحرية»، من أجل التشبيك السياسي مع أكثر من هيئة وتيار داخل قوى الثورة والمعارضة السورية، وهو ما يؤكده المنسق العام لـ«حركة الإصلاح الكردي»، عضو «الهيئة الرئاسية للمجلس الوطني الكردي» فيصل يوسف، لـ«العربي الجديد». وأشار يوسف إلى أن «المجلس الوطني الكردي له علاقات مع منصة موسكو وهيئة التنسيق الوطنية، في إطار عملنا المشترك في هيئة التفاوض السورية». وأضاف: يهمنا أن نتحاور حول سبل الحل وفق قرارات الشرعية الدولية للوضع القائم بالبلاد. كما تهمنا وحدة القوى الوطنية المعارضة في إطار هيئة التفاوض، وإجراء مفاوضات مع النظام، بموقف موحد، برعاية دولية.

ويأتي هذا الحراك السياسي مع استمرار الفشل في العودة إلى طاولة الحوار الكردي الكردي، بين «المجلس الوطني الكردي» وحزب «الاتحاد الديمقراطي»، والمتوقف منذ أواخر العام الماضي، رغم الجهود الأميركية لإحياء هذا الحوار. ولا يزال «الاتحاد» يرفض حتى اللحظة فك ارتباطه مع «العمال الكردستاني»، وهو ما يعرقل التوصل إلى اتفاق يمكن أن يؤسس لمرجعية سياسية واحدة للأكراد السوريين، تمثلهم في استحقاقات الحل النهائي للقضية. ومن الواضح أن الكيانين الكرديين يحاولان الانفتاح على بقية هيئات المعارضة بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

ويعتمد حزب «الاتحاد الديمقراطي» على الدعم السياسي والعسكري من التحالف الدولي، بقيادة أميركا، وعلى سيطرته الفعلية على منطقة شرق نهر الفرات الغنية بالثروات، والتي تعادل نحو ثلث مساحة سورية. لكن هذا الحزب، ومن يدور في فلكه من أحزاب كردية أخرى، يعاني من حصار سياسي من قبل الائتلاف الوطني، الذي يعد الواجهة الأبرز للمعارضة السورية، والذي يواصل رفضه دخول «الاتحاد الديمقراطي» إلى هيئة التفاوض، التي تضم أغلب مكونات المعارضة، بما فيها «منصة موسكو». وهو يعتبر «الاتحاد» نسخة سورية من «العمال الكردستاني»، فضلاً عن اتهامات بارتكابه جرائم بحق المواطنين من المكونين العربي والكردي في شرقي الفرات، والارتباط بالنظام السوري، مع وجود نزعة انفصالية لدى هذا الحزب، الذي يرفض هذه الاتهامات ويعتبرها جزءاً من محاولات شيطنته سياسياً في الشارع السوري المعارض. وفي المقابل يملك «المجلس الوطني الكردي» العديد من الأوراق لصالحه، فهو في قلب صفوف المعارضة، ويرتبط بعلاقات سياسية، توصف بـ«الجيدة»، مع قيادة إقليم كردستان العراق، ومع الجانب التركي، الذي ينظر بعداء إلى «الاتحاد الديمقراطي»، ويعتبره خطراً على أمنه القومي، ويتحين الفرص من أجل تقويض سلطته في الشمال الشرقي من سورية.



تقرير

تعرض الائتلاف الوطني السوري المعارض، الذي انتخب هيئة رئاسية وسياسية جديدة، إلى الانتقاد من الداخل، مع التحذير من أنه ليس هناك آفاق واضحة لإعادة تنشيطه سياسياً

# انتخابات الائتلاف السوري
## الوجوه نفسها تتبادل المناصب... ودور سياسي باهت

انتخبت الهيئة العامة للائتلاف الوطني السوري المعارض هيئة رئاسية وسياسية، ضمت شخصيات تتصدر مشهد قوى الثورة والمعارضة السورية منذ سنوات.

وانتخبت الهيئة، خلال دورتها الـ57 التي عقدت في مدينة إسطنبول التركية يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، سالم المسلط رئيساً للائتلاف، وعبد الأحد اسطيفو ورنا حبوش نائبين للرئيس، وهيثم رحمة أميناً عاماً. كما انتخبت 19 عضواً، هم قوام الهيئة السياسية في الائتلاف.

وبالاطلاع على أسماء الهيئتين السياسية والقيادية يتضح أن جل أعضائهما من الشخصيات السورية المعارضة التي مر على تصدرها المشهد نحو 8 سنوات، وهو ما خلق فجوة تزداد اتساعاً بين الائتلاف وبين الشارع السوري المعارض بالنسبة لكثير. ومن المؤمل أن يحاول المسلط (62 سنة) المتحدر من محافظة الحسكة شمال شرقي سورية، القيام بمراجعات لأداء الائتلاف منذ تأسيسه، ربما تمهد لمرحلة جديدة تستعيد فيها هذه المؤسسة المكانة التي كانت تحظى بها في المشهد السوري المعارض. ويحمل المسلط بكالوريوس في العلوم السياسية من أميركا، وعمل باحثاً في مركز الخليج للأبحاث في دبي، كما شغل منصب نائب مدير عام مركز الخليج للأبحاث في الإمارات من 1998 وحتى 2011. ويرأس المسلط «مجلس القبائل السورية»، وهو شيخ قبيلة الجبور في سورية والعراق، فضلاً عن كونه عضواً مؤسساً في الائتلاف الوطني السوري، والهيئة العليا للمفاوضات. كما شغل منصب عضو الهيئة السياسية للائتلاف في عدد من الدورات.

وتناوب على رئاسة الائتلاف العديد من الشخصيات المعارضة، بدءاً من معاذ الخطيب، مروراً بخالد الخوجا، وأحمد الجربا، وأنس العبدة، ونصر الحريري، وانتهاء بالمسلط. وكان الائتلاف تأسس في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 في ذروة الحراك الثوري في سورية، ليكون الممثل الشرعي والوحيد للثورة السورية. ونال اعترافاً وترحيباً إقليمياً ودولياً. لكنه مع مرور السنوات فقد الكثير من بريقه السياسي، لا سيما مع ظهور منصات سياسية أخرى، بدفع إقليمي ودولي، وذلك من أجل تشتيت التمثيل السياسي لقوى الثورة والمعارضة السورية. ولا يزال الائتلاف هو العنوان السياسي البارز لقوى الثورة والمعارضة السورية، كونه يضم العديد من القوى والهيئات والكيانات السياسية التي تمثل الأقليات العرقية، من قبيل المكونات التركمانية، والسريانية، والآشورية، والكردية. كما ضم، خلال الدورة السابقة شخصيات عدة تنتمي إلى أقليات مذهبية، من علويين، ودروز، وإسماعيليين.

### «هيئة عميقة»

وقال الكاتب حافظ قرقوط، الذي يمثّل في الائتلاف محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية، إن «هذه المؤسسة انبثقت من الام الشعب السوري لترجمة تطلعاته في الحرية والكرامة». وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»: يجب أن يعرف السوريون أن حالة الائتلاف اليوم مؤلمة، وليس هناك آفاق واضحة لإعادة تنشيطه سياسياً. وأعرب عن أمله أن يكون لدى المسلط «خطة شاملة للإصلاح، تتضمن مراجعات شاملة لكل المراحل التي مرّ بها الائتلاف الوطني منذ تأسيسه». وفيما شدد على أنه «يجب فتح كل الملفات بشفافية ووضوح وبدون مجاملة لهذه الجهة أو تلك»، اعتبر أن مؤسسات المعارضة تعاني من خلل كبير. وقال إن هناك «هيئة عميقة وغامضة داخل الائتلاف تمسك بكل مفاصله»، والأعضاء الجدد الذين دخلوا الائتلاف في الدورة السابقة لم يكونوا سوى ناخبين لا أكثر ولا أقل، ولم يُسمح لهم القيام بأي دور سياسي داخل الائتلاف.

### إصلاحات ضرورية

وأشار قرقوط إلى أن «ما رأيته الاثنين (الماضي) يؤكد أنه لم تكن هناك انتخابات حقيقية»، مضيفاً أن «الهيئة العميقة داخل الائتلاف وزّعت المناصب على نفس الوجوه»، لكنه شدد على أنه «في الوقت ذاته، فإن هناك شخصيات محترمة داخل الائتلاف تريد أن يكون ملكاً لكل السوريين، وتريد إصلاحه، ولكنّ هناك جدار أمام هذه الشخصيات لمنعها من التأثير المباشر». وأعرب عن اعتقاده بأنه «لولا الضغط الدولي لما كان هناك أحد من الأقليات في منصب نائب رئيس الائتلاف، أو تمثيل للمرأة في الهيئة الرئاسية»، معتبراً أن الائتلاف، بتركيبته الحالية، لا يريد أن يستنفر كل السوريين لمواجهة النظام وحلفائه. وأشار إلى أنه ليس ممثلاً لمحافظة السويداء فحسب «بل أمثّل كل السوريين». ولفت إلى أن هناك كتلة غامضة داخل الائتلاف تريد قيادة تفكير السوريين إلى اتجاهات مجهولة، مشيراً إلى أن الائتلاف يدور في حلقة مفرغة بوضعه الراهن.

> يؤمل أن يحاول المسلط القيام بمراجعات لأداء الائتلاف

> قرقوط: يجب أن يعرف السوريون أن حالة الائتلاف مؤلمة

### مأسسة حقيقية للائتلاف

من جانبه، رأى عضو الهيئة السياسية في الائتلاف عبد المجيد بركات، في حديث مع «العربي الجديد»، أنه «منذ تأسيس الائتلاف في العام 2012، مر بمراحل مختلفة أثرت بشكل كبير عليه على كل المستويات». وقال إنّ الهدف من تشكيل الائتلاف كان قيادة العملية السياسية، وتمثيل الثورة في المحافل الإقليمية والدولية. كان جسماً جامعاً لكل المكونات السورية، سواء السياسية أو المذهبية أو الدينية أو العرقية، ويسعى لتحقيق أهدافها.

ولفت بركات إلى «أن المراحل التي مر بها الائتلاف فرضت عليه الكثير من المهام، ربما لم تكن تتناسب مع الهدف الأساسي من تشكيله، كما أن بنيته أدت إلى عدم قيامه بتأدية مهامه بالشكل المناسب». وبيّن أن «تذبذب الدعم الدولي، وغياب الإرادة الدولية بالتوصل لحل سياسي نهائي للقضية السورية، كان من جملة الأسباب التي حالت دون قيام الائتلاف بأداء سياسي مقنع للشارع السوري المعارض».

وأضاف: هناك رغبة حقيقية بالنهوض بالائتلاف الوطني السوري، وحوكمة كل المؤسسات التابعة له، ودعمها، للقيام بمهامها على مستوى الداخل، وخصوصاً الحكومة السورية المؤقتة ووحدة تنسيق الدعم. ولفت إلى أنه في الدورة الجديدة نسعى لمأسسة حقيقية، وتوجه أكبر للداخل السوري، ومحاولة تمثيل كل مكونات الشعب السوري للوصول إلى تمثيل حقيقي، لكنه أشار إلى أن هناك عقبات كثيرة تتطلب جهداً لتجاوزها في المرحلة المقبلة.

أمين...

شرق غرب

### مصر: حكم بإعدام 6 بقضية حرق كنيسة

قضت محكمة جنايات المنيا المصرية، برئاسة المستشار أشرف محمد علي، أمس الثلاثاء، بإحالة أوراق 6 متهمين، «3 منهم حضورياً»، إلى مفتي الجمهورية، لأخذ الرأي الشرعي في تطبيق عقوبة الإعدام عليهم، وتحديد جلسة في 3 سبتمبر/أيلول المقبل للنطق بالحكم، على خلفية اتهامهم بـ«حرق كنيسة قرية دلجا في محافظة المنيا، والتجمهر والتظاهر في القرية عقب أحداث فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة في عام 2013».
(العربي الجديد)

### «داعش» يوقع خسائر بقوات النظام السوري

قتل خمسة وأصيب 15 عنصراً من قوات النظام السوري، أمس الثلاثاء، بهجوم من خلايا تنظيم «داعش» على حواجز ونقاط مهمتها حماية حقول النفط في بادية الرصافة بريف الرقة الجنوبي. وجلب النظام، بحسب مصادر محلية، تعزيزات، فيما شنّ الطيران الحربي التابع للنظام والروسي غارات على الطرق التي تحرّك منها المهاجمون. كما وقعت اشتباكات في مناطق متفرقة بمحيط الموقع أدت إلى سقوط قتلى وجرحى من الطرفين.
(العربي الجديد)

### ميانمار: تهم جديدة بالفساد ضد سو تشي

وجهت سلطات المجلس العسكري الحاكم في ميانمار، أمس الثلاثاء، تهم فساد جديدة ضد الزعيمة أونغ سان سو تشي، التي تخضع حالياً للمحاكمة في مجموعة قضايا، وتواجه عقوبة السجن لأكثر من 10 سنوات. وقال محاميها خين مونغ زاو إنها ستواجه أربع تهم أخرى تتعلق بالفساد. وكان قد تم تأجيل محاكمة سو تشي بتهمة انتهاك التدابير الصحية المرتبطة بفيروس كورونا.
(فرانس برس)

متابعة

# احتجاجات كوبا: هافانا تلوم واشنطن

تواصلت التعليقات الدولية على التظاهرات الحاشدة التي شهدتها كوبا الأحد الماضي، محور اهتمام مختلف الدول، ولا سيما في أميركا الجنوبية، حيث تداعى قادة بعض هذه الدول للتعليق على ما جرى في الجزيرة؛ إما رفضاً للحصار الذي تتعرض له، أو تنديداً بسياسات السلطات التي تديرها. يأتي ذلك بينما تواصل الجدل بين هافانا وواشنطن، بعدما اتهمت الأولى الولايات المتحدة بتأجيج التظاهرات والوقوف خلفها.

وتفرض الولايات المتحدة حصاراً صارماً على كوبا منذ 1962 تعتبره السلطات الكوبية السبب الرئيسي لمشاكل الجزيرة الاقتصادية الكبيرة. وقد أكد الرئيس الكوبي ميغيل دياز كانيل، أول من أمس الإثنين، أن الولايات المتحدة تقف وراء التظاهرات غير المسبوقة التي شهدتها الجزيرة الأحد مع نزول الآف الكوبيين الذين سئموا أزمة اقتصادية فاقمها نقص في الأغذية والأدوية، إلى الشوارع في عشرات المدن وهم يهتفون «فلتسقط الديكتاتورية» و«نحن جياع». واعتُقل العشرات منذ الأحد، واحتشد أقاربهم في محيط أقسام الشرطة الإثنين للحصول على الأخبار عنهم.

ولم يتأخر الرد الأميركي على تصريحات دياز كانيل، الذي وصف المحتجين بالمرتزقة وبـ«المعادين للثورة» في خطاب تلفزيوني استغرق أربع ساعات، إذ رأى وزير الخارجية الأميركية أنتوني بلينكن، أن الرئيس الكوبي يرتكب «خطأ قاتلاً» بتحميل الولايات المتحدة مسؤولية التظاهرات. وردّ بلينكن على أسئلة للصحافيين أول من أمس، سألوه بشأن تصريحات الرئيس الكوبي قائلاً: «سيكون خطأ جسيماً من قبل النظام الكوبي تفسير ما يجري في عشرات المدن في أرجاء الجزيرة على أنه نتيجة عمل أميركي ما». وتابع بلينكن «إنهم بكل بساطة لا يصغون لصوت الشعب الكوبي وإرادته، الناس تعبوا كثيراً من القمع السائد منذ زمن طويل». وقال بلينكن إن ما يفعله الكوبيون هو رد فعل على «سوء إدارة» القيادة الشيوعية للاقتصاد ولجائحة كوفيد-19.

وحذر الرئيس الأميركي جو بايدن، بدوره، الإثنين هافانا من أي قمع «لنداء الحرية النابض الذي أطلقه الشعب الكوبي». وقال بايدن في بيان «نقف بجانب الشعب الكوبي وندائه المدوي من أجل الحرية ومن أجل التخلص من براثن الجائحة ومن عقود من القمع والمعاناة الاقتصادية بسبب النظام الاستبدادي» في كوبا.

من جهته، أكد الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو، الحليف الوثيق لهافانا، الإثنين «دعمه الكامل» لنظيره ميغيل دياز كانيل في مواجهة التظاهرات. وقال مادورو في تصريح بثه التلفزيون الرسمي، إنه يقدم «كامل الدعم للرئيس ميغيل دياز كانيل، وكامل الدعم لشعب كوبا، ولحكومة كوبا الثورية. من هنا في فنزويلا، أقول إننا إخوة في السراء والضراء. كوبا ستمضي قدماً».

بدوره، طالب الرئيس الأرجنتيني، البرتو فرنانديز، أول من أمس الإثنين، برفع الحصار المفروض على كوبا الذي وصفه بأنه «غير إنساني»، ورفض أي تدخل خارجي محتمل لتسوية الخلافات السياسية الداخلية. وقال فرنانديز في مقابلة مع إذاعة «راديو 10» المحلية، إن «فرض حصار اقتصادي على بلد خلال جائحة (فيروس كورونا) أمر غير إنساني للغاية. الحكومة لا تعاني، بل الشعب». وتعليقاً على التظاهرات، قال فرنانديز إن ما حصل «يجب أن يحله الشعب. عندما يعاني الشعب صعوبات اقتصادية كبيرة وتحل عليه جائحة، يزداد العبء». وأضاف: «لا يسعني أن أقول لأي شعب ما عليه القيام به. يجب أن نروّج للسلام ونساعد الشعوب على التوصل إلى الحوار والحلول».

> بلينكن: تحميل واشنطن مسؤولية الاضطرابات خطأ جسيم

اعتقلت الشرطة الكوبية عشرات المتظاهرين (يامليث لاغ/فرانس برس)

في المقابل، أعرب الرئيس البرازيلي، جايير بولسونارو، أول من أمس الإثنين، عن «تضامنه» مع المتظاهرين الكوبيين الذين يطالبون على حدّ قوله بإنهاء «الديكتاتورية الوحشية» في بلدهم. وقال الزعيم اليميني المتطرف في تغريدة على تويتر: «كل دعمي وتضامني مع الشعب الكوبي الذي يطالب بشجاعة بإنهاء الديكتاتورية الوحشية التي تدمر الحرية منذ عقود من خلال إيهام العالم بالجنة الاشتراكية». وقبل نشر هذه الرسالة، كان بولسونارو تطرق إلى الوضع في كوبا أمام مؤيدين له في برازيليا، وانتقد خصوصاً قمع التظاهرات التي تم تفريقها بالغاز المسيل للدموع. وقال إن المتظاهرين «طالبوا بالطعام والكهرباء، وطالبوا بحريتهم، وعلام حصلوا؟ على الضرب والسجن». وتابع بولسونارو «هنا في البرازيل، يوجد أشخاص يدعمون كوبا وفنزويلا. أشخاص زاروا كوبا مراراً لشرب الشمبانيا مع كاسترو، وزاروا فنزويلا لاحتساء الويسكي مع مادورو. إذا كانوا يدعمونهما حقاً، فهذا يعني أنهم يريدون العيش مثل الكوبيين والفنزويليين... المساواة في الفقر»، وذلك في إشارة للرئيس اليساري السابق لويس إغناسيو لولا دا سيلفا.
(فرانس برس، رويترز)

## إدانة أميركية للعمليات الانتقامية ضد المدنيين

# احتدام المعارك جنوبي تيغراي

**فيما تواصل «جبهة تحرير تيغراي» حرب العصابات وهجومها المضاد لاستعادة إقليم تيغراي من يد القوات الحكومية، تتعرض الأخيرة للمزيد من الضغط الأممي والدولي لوقف معاركها**

لم تتأخر قوات «جبهة تحرير تيغراي»، عن تنفيذ إعلانها أول من أمس الإثنين، بالعمل على التقدم عسكرياً ضد الجيش الإثيوبي، جنوبي إقليم تيغراي شمال إثيوبيا، والذي يشهد منذ شهر نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، حرباً بين قوات الحكومة المركزية برئاسة أبي أحمد، وقوات «الجبهة»، التي كانت مسيطرة على الإقليم. في الأثناء، يتواصل الضغط الدولي لوقف النار في الإقليم، خصوصاً بعد دعوة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، قوات إريتريا إلى الانسحاب سريعاً، وبصورة يمكن التثبت منها، من الإقليم وإلى الوقف الفوري لكل التجاوزات المرتكبة فيه. بدورها، نددت الولايات المتحدة بالانتهاكات لحقوق الإنسان والفظائع التي ترتكب في تيغراي، خصوصاً على يد القوات الحكومية والقوات الإريترية المتهمة بدعمها. وأكدت الخارجية الأميركية، أنها تبحث تصنيف هذه الأحداث والأعمال في خانة جرائم الحرب.

وتشي تحركات «جبهة تحرير تيغراي» وتصعيدها منذ أسبوعين، بعزمها على إعادة الإقليم إلى سيطرتها، إذ بعد أقل من أسبوعين على هجوم أول لها، أجبر الحكومة على إعلان وقف إطلاق النار، أكد المتحدث باسم «الجبهة»، غيتاشو ريدا، أمس الثلاثاء، أن مسلحيها شنّوا هجوماً جديداً أول من أمس، موضحاً أن الهجوم وقع في منطقة رايا، جنوبي تيغراي، حيث «تمكنّا من إلحاق الهزيمة بوحدات قوات الدفاع الفيدرالية وقوات (إثنية) أمهرة»، المتهمة بالقتال إلى جانب القوات الحكومية. ولفت ريدا إلى مواصلة مقاتلي «الجبهة» مطاردة قوات الجيش، حيث «تمكنّا من ضمان أمن معظم جنوب تيغراي». وفي حديث لوكالة «فرانس برس»، أشار المتحدث باسم «جبهة تحرير تيغراي»، إلى أن مقاتليها سيطروا على ألاماتا، كبرى مدن المنطقة، مؤكداً وجوده فيها. وأضاف: «وعدنا بأننا سنحرر كل شبر من تيغراي».

وكان مقاتلو «الجبهة» قد تمكنوا في 28 يونيو/حزيران الماضي، من إحراز تقدم خاطف، استعادوا من خلاله عاصمة الإقليم ميكيلي، ثم أجزاء واسعة من الإقليم، ما أدى إلى انسحاب الجيش. واستهدف هجوم أول من أمس، مناطق في جنوبي وغربي الإقليم، لا تزال تحت سيطرة قوات أمهرة. وأكد غيتاشو ريدا، أمس، أن المعارك لا تزال متواصلة في غربي المنطقة، من دون أن يذكر أي موقع محدد في المنطقة الواقعة في المثلث الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا والسودان.

من جهتها، أكدت منظمات إنسانية أمس، للوكالة اندلاع المعارك بين الطرفين، في مخيم ماي أيني للاجئين الإريتريين، في الإقليم. وبحسب المصادر، فقد عمد بعض اللاجئين من ماي أيني ومخيم أدي هاروش المجاور، إلى الفرار سيراً على الأقدام، باتجاه منطقة أمهرة.

وبالتزامن مع عودة التصعيد، يتواصل التنديد بحملة العنف التي ترتكب في الإقليم، وتأثيراتها الإنسانية والحقوقية، لا سيما من قبل القوات الحكومية والقوات الإريترية المتهمة أيضاً بالقتال إلى جانبها. وفي هذا الخصوص، أكد شهود عيان، أمس، لوكالة «أسوشييتد برس»، أن الآلاف من سكان تيغراي اعتقلوا وأغلقت أعمالهم في عدد من مدن إثيوبيا، في موجة جديدة من الاستهداف ضد تيغراي، ممن تتهمهم الحكومة بدعم «الجبهة»، والتي تنفذها السلطات منذ 8 أشهر من الصراع في منطقة تيغراي.

من جهته، صادق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أمس الثلاثاء، على مشروع قرار يتضمن إبداء القلق من الانتهاكات الإنسانية في تيغراي، داعياً إلى انسحاب سريع للقوات الإريترية التي شدّد على أنها تفاقم من حدّة الصراع. ورأى لوتي كنودسن، رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي

**تسبّب الصراع بأزمة إنسانية حادة** (إدواردو سو تيراس/فرانس برس)

### دعا مجلس حقوق الإنسان إلى انسحاب سريع للقوات الإريترية

في المجلس الذي يتخذ من مدينة جنيف السويسرية مقرّاً له، أن «ما يحصل في تيغراي مروع»، مضيفاً أنه من الضروري على مجلس حقوق الإنسان أن يكون قادراً على تصحيح الوضع». ويعد انسحاب القوات الإريترية شرطاً أيضاً لقوات «الجبهة» لوقف القتال. وتمكن الاتحاد الأوروبي، الذي أعد المشروع، من تمريره، مع تصويت 20 دولة لصالحه، مقابل رفضه من قبل 14 دولة أخرى، وامتناع 13 دولة عن التصويت.

واعتبرت إثيوبيا، التي هي ليست عضواً في المجلس، أن القرار «هو عرض احتقار للتحقيق الجاري في هذا الخصوص، ومحاولة للتأثير على نتائجه»، بحسب السفير الإثيوبي لدى المجلس، ماهليت هايلو غادي، في إشارة إلى التحقيق الذي تجريه لجنة حقوق الإنسان الإثيوبية التي تديرها الحكومة، والأمم المتحدة. ورفض مجلس حقوق الإنسان الأممي، مطالب من الصين وفنزويلا وإريتريا، بإجراء تعديلات على نص المشروع، منها واحد يطالب بحذف تسمية القوات الإريترية. واعتبر المندوب الصيني، جيانغ دانغ، الذي صوّتت بلاده ضد نصّ القرار، أن المشروع يتضمن ثغرات عدة، ومن شأنه تعقيد الوضع.

بدورها، واصلت الولايات المتحدة الإعراب عن قلقها بشأن التقارير حول الأعمال العدائية التي تحصل في تيغراي، منددة بأي أعمال انتقامية تستهدف المدنيين. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، نيد برايس، إن بلاده تواصل الدعوة إلى التفاوض بين الطرفين المتقاتلين، حول وقف لإطلاق النار الذي أجبر مليوني شخص على النزوح من مناطقهم، ودفع بـ400 ألف شخص إلى شفير المجاعة. وقال برايس إن واشنطن تدين أي أعمال انتقامية نفذت، أو قد توجه ضد المدنيين في تيغراي، سواء أكان ذلك من قبل القوات الحكومية أم من قبل عناصر مارقة». وشدّد المتحدث الأميركي على ضرورة محاسبة كل المسؤولين عن الانتهاكات للقانون الإنساني. من جهته، قال وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إن بلاده «تبحث ما إذا كانت ستقوم بتصنيف الأحداث في تيغراي على أنها جرائم حرب أو إبادة».

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)